المركـــز الجامعـــي بغرداية

الملتقـــــى الدولــــــي الأول:

الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل

أيام 23 -24 فيفري 2011

ورقـــــة بحثيـــــة بعنـــــوان:

قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي

محور المشاركة: الوسائل الاستثمارية في البنوك الإسلامية وإستراتيجيات تطويرها

من إعداد الباحثين

اللقب والاسم: لخديمي عبدالحميد
الوظيفة: باحث في مخبر النقود والمنظمات المالية في المغرب العربي- جامعة تلمسان
الهاتف النقال: 0663680891
البريد الإلكتروني: lakhdimia1@yahoo.fr

اللقب والاسم: بخيت حسان
الوظيفة: باحث في مخبر النقود والمنظمات المالية في المغرب العربي- جامعة تلمسان
الهاتف النقال: 0665010370
البريد الإلكتروني: bekhit.hassan@yahoo.fr

قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي

***ملخص البحث*:**

تبحث هذه الورقة البحثية في موضوع تطــور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العــربي، ومن خلال القراءة التاريخية للدول المعنيـــة تـــبين أن الجزائر كانت في طليعة الدول المغاربية التي عرف فيها العمل المصرفي الإسلامي انفتاح وتطوراً كبيراً لتليهـــا تونس وموريتانيا وليبيا، أما المملكة المغربيـــة فقـــد كانت من الدول تأخرت في تبني الصيرفة الإسلامية في نظامها المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الاسلامية، المغرب العربي

Research Summary:

This paper examines research on the subject of development work to Islamic banking in the Arab Maghreb countries, and through reading the historical to the States concerned shows that Algeria was at the forefront of the Maghreb countries, which are known in Islamic banking openness and a major development to be followed by Tunisia, Mauritania and Libya, the Kingdom of Morocco has been one of the late in the adoption of Islamic banking in its banking system. **Key words**: Islamic banking, the Arab Maghreb

مقدمـــــة:

إن ظهور الصيرفة الإسلامية ودخولها كوسيط مالي في الأسواق المالية والنقديـــة المحليـــة والدولية خلال القرن العشرين، أحدث نقلة نوعية في اقتصاديات التمويل على مستوى الاقتـــصاد الكلي؛ ولا شك أن هذه الخدمات المالية الإسلامية وانتشارها على مستوى العالم كان بسبب قبولها العام لدى الأوساط المالية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على تحريم الربا (سعر الفائدة).

إن بناء نظام مالي إسلامي فرضته المجتمعات الإسلامية بما في ذلك الجاليات المهاجرة فـــي الغرب، بالإضافة إلى ضرورة خلق وسائل استثمارية إسلامية (منتجات مالية) تلقى قبول عام لدى المستثمرين، وعلى الرغم من ذلك لقيت البنوك الإسلامية تحديات وعقبات عديدة واجهت نـــشاطها على المستوى المحلي والدولي؛ إن عيوب النظام المالي التقليدي (أزمات مالية،...) تغلبـــت علـــى

فوائده، فكان لابد من تذليل العقبات أمام هذا النظام المالي الجديد في الدول العربيـــة والإســـلامية، للقضاء على عيوب النظام المالي الوضعي.

إن تطور الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم العربي والإسلامي كـــان لـــدول المغـــرب العربي نصيب من هذا التطور والنمو، الذي مس جوانب عديدة من اقتصادياتها، لاسيما بعد الأزمة المالية الأخيرة التي ساهمت بشكل أو بآخر في إنعاش المنتجات المالية الإسلامية. لا شك أنه هـــذا التطور والنمو أنبنى على استراتيجيات ودراسات عديدة لتجنب الوقوع مستنقع عيوب النظام المالي التقليدي، ذلك أن نشاط الصيرفة الإسلامية يعتمد على مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. إن محور إشكالية هذه الورقة ينطلق من السؤال التالي:

- **هل عرف العمل بالصيرفة الإسلامية تطوراً في دول المغرب العربي؟**

و لتحقيق هدف البحث، قسمنا موضوع بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية، و ذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** التعريف بالصيرفة الإسلامية، نشأتها وتطورها.
- **المحور الثاني:** عوامل وتحديات تطور العمل الصيرفة الإسلامية.
- **المحور الثالث:** تطور نشاط البنوك الإسلامية في دول المغرب العربي.

1. التعريف بالصيرفة الإسلامية، نشأتها وتطورها

1-1. تعريف الصيرفة الإسلامية:

لم يتفق الباحثون والمنظرون لفكرة الصيرفة الإسلامية ، على وضع تعريف محدد ودقيـــق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنك الإسلامية، وهذا راجع لاختلاف زوايا النظر إلـــى البنـــوك الإسلامية من حيث تعدد وظائفها وأوجه النشاط التي تمارسها، وفي ما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

1- عرفت اتفاقية إنشاء "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية" في الفقرة الأولـــى مـــن المـــادة الخامسة عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالتالي: "يقصد بالبنوك الإسلامية

في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها على ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً."[1]

2- المصرف الإسلامي ليس وسيطاً مالياً كالمصرف التجاري في إطار علاقة الدائن والمدين والاقتراض والإقراض بالفائدة، ولكنه أشطة تدور على قاعدة الغنم بالغرم والكسب والخسارة والأخذ والعطاء، مع اقتسام الربح الذي يجود به الله بين الأطراف بنسب متفق عليها."[2]

3- البنك الإسلامي بشكل عام هو مؤسسة نقدية مالية، تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية"[3]

4- يرى الدكتور أحمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه "بنوك بلا فوائد" البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية..."[4]

تتضح معالم البنك الإسلامي أكثر من خلال هذا التعريف، إذ أنه يصف البنوك الإسلامية بأنها أجهزة مالية وتنموية واجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف وأنشطة في تسيير المعاملات، وتنموية اجتماعية من حيث أنها تسعى إلى تحقيق التنمية فيه، وهذا وفق القواعد والأحكام المطابقة الشريعة الإسلامية.

---

[1] : عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية بين التجربة و الفقه والقانون**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 26.

[2] :عبد السميع المصري، **المصرف الإسلامي علمياً وعملياً**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبع الأولى، 1988، ص: 09.

[3] : علي قنديل شحاته، "**دور البنوك الاسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الاسلامية**" ، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18–22 يونيو 1990، ص:197.

[4] : أحمد النجار، **منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)**، الاتحاد لبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص: 95.

إلا أن التعريف لم يركز على الدور النقدي للبنوك الإسلامية، وكذلك الاختلاف العملي لصيغ التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

2-1. نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها:

يمكن تقسيم تاريخ نشوء المصرفية الإسلامية إلى ثلاث مراحل، وهي كالأتي:

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وقد شهدت حركة إسلامية نشطة تمثلت بالأفكار التي عبرت عن الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفائدة في تلك البنوك من جهة على اعتبار أن الفائدة حرام؛ لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع[5]، إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الحقبة تطبيقًا محدودًا لهذا الفكر في شكل إنشاء شركات إسلامية للمعاملات أو جمعيات خيرية للتكافل الاجتماعي، أو صندوق للقرض الحسن؛ على الرغم من إن عقد الأربعينيات لم تشهد دراسة مباشرة حول البنوك الإسلامية إلا إنها مع ذلك شهدت تحليلاً اقتصاديًا لأعمال البنوك، وأضافت مساهمات كان لها دور كبير في بناء تصور لنموذج غير ربوي للمصرف الحديث[6]

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين وشهدت تطورًا كبيرًا على مستوى الفكر والتطبيق.

من جهة أخرى، كانت المعطيات الفكرية لبداية عقدي الخمسينيات والسينيات على شكل -كتابات ودراسات لعدد من الاقتصاديين الباكستانيين والعراقيين والمصريين، مثل لدراسات محمد عزيز حول "الإطار العام للبنوك بلا فوائد" (1955-1958) وأيضا دراسة محمد حميد الله في عام 1958 حول "اقتراح بإنشاء صندوق نقد إسلامي، وفي بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت إسهامات

---

[5] : نوري عبد الرسول الخاقاني،" **المصرفية الإسلامية :الأسس النظرية ومشاكل التطبيق**":، .أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص:123. الموقع الالكتروني: *www.mng.kufauniv.com*

[6] : الغريب ناصر، التمويل **المصرفي الإسلامي، في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة** :وقائع الندوة التي عقدت في الدار البيضاء – المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي .للتنمية، جدة، 1998 ، ص ص:236، 237.

أخرى، مثل دراسة احمد النجار(مصر) عام 1960، ودراسة محمد عبد الله العربي(مصر)، ودراسة محمد باقر الصدر(العراق) عام 1961، كان لها دورًا في وضع الأرضية العملية للبنوك الإسلامية[7] وعلى الصعيد التطبيقي شهدت الستينيات محاولات عربية لتأسيس بنوك إسلامية، فكانت تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر في مدينة (ميت غمر) عام 1963 التي تعد أول محاولة تطبيقية في العالم الإسلامي لبنك بلا فوائد، حيث تعود فكرة تأسيس هذه البنوك إلى نشاطات وتصورات الدكتور احمد النجار على غرار بنوك الادخار المحلية الألمانية. وقد باشر البنك أعماله وفقًا لمبدأ المشاركة في الأرباح إضافة إلى تنوع العمليات، وعلى مدى السنوات الأربع التي عاشتها التجربة تم افتتاح تسع فروع للبنك، مما يدل على نجاحها .إلا إن هذه التجربة لم تستمر طويلاً، لأسباب سياسية أدت إلى القضاء عليها تدريجيًا عام 1967.[8]

المرحلة الثالثة : بدأت هذه المرحلة في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حين شهدت نموًا كبيرًا في أعداد البنوك الإسلامية وفي مختلف البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، حين تأسس أول بنك إسلامي خاص في دبي وهو (بنك دبي الإسلامي) في آذار 1975 ، وقد كان النظام الأساسي لبنك دبي مصدرًا فكريًا لعدد من البنوك الإسلامية التي أسست بعده خاصة في منطقة الخليج[9]. وفي العام نفسه أنشئ أول بنك إسلامي بجدة وهو (البنك الإسلامي للتنمية) ليكون مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية، حيث شاركت فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.[10]

وهكذا زاد عدد البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حتى بلغ عددها أكثر من مائتي مؤسسة وبنك إسلامي تنتشر جغرافيا في كل القارات تقريبا، ووصل حجم الاستثمارات التي تديرها إلى أكثر من مائة مليار دولار[11].

[7] : الغريب ناصر، **مرجع سابق**، ص: 239.
[8] : عائشة الشرقاوي المالقي، **مرجع سابق** ، ص ص:65-66.
[9] : كوثر عبد الفتاح محمود الابجى، **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص:222.
[10] : نفس الرجع السابق، ص: 199.
[11] : وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 2007، ص:512.

ويذهب البعض إلى اعتبار المرحلة الحالية من عمر المصرفية الإسلامية مرحلة انتقالية تتطلب متابعة ودراسة مستمرة لتقييم النتائج التي أفرزتها التجربة، والتوصل في النهاية إلى إطار عملي يمكن تطبيقه على الجهاز المصرفي كله، بما يحقق الاستقرار والأمان للتعامل النقدي داخل البلدان الإسلامية. على اعتبار إن النظام المصرفي الإسلامي يمتلك خطوط دفاع قوية تبعد البنوك الإسلامية عن احتمالات التوقف عند الدفع أو الإفلاس[12].

ويوضح الجدول التالي بعضا من تلك المؤسسات الإسلامية.

الجدول (01): البنوك الإسلامية العاملة حالياً

اسم البنك	تاريخ التأسيس	البلد	رأسمال التأسيس
بنك دبي الإسلامي	1975/03/12	الإمارات	
البنك الإسلامي للتنمية	1975	السعودية	2 بليون دينار إسلامي
فيصل الإسلامي السوداني	1977	السودان	100 مليون جنيه سوداني
بيت التمويل الكويتي	1977	الكويت	20.625 مليون دينار كويت
بنك فيصل الإسلامي المصري	1977	مصر	500 مليون دولار أمريكي
البنك الإسلامي الأردني	1978	الأردن	6 ملايين دينار أردني
بنك البحرين الإسلامي	1979	البحرين	23 مليون دينار بحريني
المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	1980	مصر	9.96 ملايين جنيه مصري
بنك البركة الإسلامي	1984	البحرين	200 مليون دولار أمريكي
بنك التضامن الإسلامي الدولي	1995	اليمن	3.75 مليار ريال يمني
البنك الإسلامي التايلندي	1994	تايلندا	
البنك الإسلامي الفلسطيني	1995/11/25	فلسطين	
البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	الأردن	

المصدر: -كوثر عبد الفتاح محمود الابجي، **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 ، ص ص: 199-207.
-البنك الإسلامي للتنمية، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، **إدارة السياسات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي** جمادي أول 1426 هـ، يونيو 2005 ، ص:02.

رغم بعض التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية إلا إنها تنمو بشكل طبيعي حيث بلغت قيمة أصولها مبلغ تريليون دولار. لكنها تعاني من سوء التنويع والتنظيم، حيث أشار محللون اقتصاديون إلى أن الصيرفة الإسلامية التي تمنع احتساب الفوائد، سيتضاعف حجمها في غضون

[12]: حسين كامل فهمي، **نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 4، 1992، ص:04.

خمس سنوات، إلا أن القطاع الذي تقدر قيمته بتريليون دولار عليه أن يعزز تنظيمه وينوع منتجاته للوصول إلى أقصى إمكاناته. والجدول التالي يبين حجم انتشار الصيرفة الإسلامية في العالم:

الجدول (02): البنوك الإسلامية المنتشرة في العالم

البنوك الإسلامية حول العالم									**الوحدة: مليون دولار**	
المنطقة	عدد البنوك	النسبة	رأس المال	النسبة	الأصول	النسبة	الودائع	النسبة	الاحتياطي	النسبة
جنوب آسيا	51	29	880	12	39272	26	25664	23	1077	35
أفريقيا	35	20	202	3	1575	1	730	1	82	3
جنوب شرقي آسيا	31	18	149	2	2332	2	1887	2	159	5
الشرق الأوسط	26	15	3684	50	83136	56	69076	61	382	12
مجلس التعاون الخليجي	21	12	1787	24	20499	14	14088	12	1353	44
أوروبا وأميركا	9	5	660	9	908	1	1139	1	20	1
آسيا	2	1	4	0	6	0	5	0	14	0
أستراليا	1	0	2	0	5	0	غير متوفر	0	10	0
المجموع	176	100	7368	100	147733	0	112589	100	3097	100

المصدر: بيزيد يوسف، **نظرة على البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد والأعمال، الموقع الالكتروني: *yazid80.jeeran.com*

2. عوامل وتحديات تطور العمل الصيرفة الإسلامية:

2-1. العوامل المساعدة على انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي:[13]

- ✓ ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات ، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛

[13] : عبد الباسط الشيبي، **البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، الموقع الإلكتروني www.arabsgate.com بتاريخ 2006/09/23.

- ✓ بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛
- ✓ أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
- ✓ وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات؛

بالإضافة إلى:

- ✓ أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وفرت فرصاً للبنوك الإسلامية من أجل تعزيز مكانتها عالميًا، مشيرا إلى أن تلك الأزمة دفعت إلى تزايد الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تهاوي وإفلاس البنوك التقليدية[14].

2-2. تحديات تطور العمل بالبنوك الإسلامية:

يؤكد محللون ومفكرون اقتصاديون أن التمويل الإسلامي يواجه في الوقت الراهن جملة من التحديات يمكن إجمالها في الآتي:[15]

- ✓ تحرير و عولمة الخدمات المصرفية خاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة الدولية و تحرير الخدمات؛

---

[14] : خليفة بن جاسم، **فرص كبيرة أمام البنوك الإسلامية لتعزيز مكانتها عالمياً**، جريدة الشرق العربي،2010/09/21، ص: 04.

[15] : **لمزيد من التفصيل أنظر:** عبد الحميد أبو موسى، **الصناعة المصرفية و تحديات المرحلة**، إتحاد المصارف العربية، أكتوبر 2003، العدد284، ص ص: 10،11.

- ✓ الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالصناعة المالية التقليدية؛
- ✓ ضآلة أحجام البنوك الإسلامية – قرابة 75 % من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كلا منها اقل من 25 مليون دولار، و ضعف التنسيق و العمل المشترك بينها على المستوى الدولي؛
- ✓ عدم وجود أسواق مالية ونقدية محلية و دولية نشطة تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية المُستخدمة في السوقين المالي والنقدي، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة من السندات الحكومية التي تصدرها المصارف المركزية والتي غالباً ما تشكل مجالاً رحباً لاستثمار الفوائض المالية لدى المصارف؛
- ✓ عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية التي تعمل في نطاقها، بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير و ضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها على المستوى الدولي؛

كما يمكننا أن نضيف التحديات التالية:[16]

- ✓ ضيق السوق من حيث عدم وجود عدد كافي من المصارف الإسلامية في كل دولة من الدول التي تعمل فيها هذه المصارف، الأمر الذي يحرمها من تكوين سوق نشط للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن وجود عدة مصارف إسلامية يُساعد في زيادة حدة المُنافسة ومن ثم تنوع الخدمات والمُنتجات المصرفية المُقدمة؛
- ✓ الحاجة إلى الملاءة المالية و زيادة رأس المال و كفايته بسبب الوظائف التي يؤديها المصرف الإسلامي (القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه)؛
- ✓ عدم تطوير الأدوات المالية في أسواق رأس المال العربية و الدولية من أجل مواجهة ظروف السيولة عند الحاجة إليها أو عند وجود فائض منها ؛

---

[16] : **لمزيد من التفصيل أنظر:** منور إقبال، أوصاف محمد، طارق الله خان، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، ورقة مناسبات رقم: 2 للمعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية، 2001.

- ✓ قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي و التي تمكنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية و بالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية.
- ✓ وجود مشاكل مُحاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية ومحاسبة المصارف التقليدية؛
- ✓ ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية و توحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

وقد أشار صندوق النقد الدولي شهر أوت 2010 أن هجمات 11 سبتمبر 2001 والارتفاع الكبير في أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أسهمت بقوة بتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية خصوصا أن المستثمرين المسلمين باتوا يفضلون إبقاء أموالهم في أوطانهم .وفي تقرير أصدرته في أبريل الماضي، حثت وكالة "موديز" المؤسسات المالية الإسلامية على التجدد والابتكار خصوصا في مجال التحوط إزاء المخاطر[17].

وقال تقرير مؤتمر الصيرفة الإسلامية العالمي 2009–2010 الذي نشر بالتعاون مع مؤسسة ماكينزي اند كومباني أنه يتعين على المصارف الإسلامية أن تحدد مسارها المستقبلي عبر استكشاف مجالات جديدة مهمة. وأضاف التقرير" على هذه المصارف أن تعزز وتنوع أعمالها عبر التوجه إلى نشاطات ذات توجه قوي نحو النمو، مثل التمويل الشخصي وإدارة الأصول ومجالات أخرى في الصيرفة الاستثمارية." ، وذكر التقرير أن المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من انكشاف أكبر على القطاعات العقارية[18].

3. تطور نشاط البنوك الإسلامية في دول المغرب العربي:

---

[17] : الشرق الاقتصادي، **الصيرفة الإسلامية تنمو لكنها تواجه تحديات التنويع والتنظيم**، العدد 8131، 2010/09/20، ص: 06. الموقع الالكتروني: *www.al-sharq.com*

[18] : نفس المرجع، نفس الصفحة.

لقد شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي للمغرب العربي، بالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية والتي لا تزيد على أربعين عاما، بالإضافة إلى التحديات والعوائق القانونية والثقافية...ألخ التي تعيق عمل المصارف الإسلامية في دول المغرب العربي، إلا إنها بفضل الله قد حققت نجاحات كبيرة وانجازات رائدة في التنمية. إن جميع البنوك إسلامية التي تنشط في المغرب العربي أجنبية من دول عربية خليجية، لأنه ولحد الآن لم تنشأ بنوك إسلامية خاصة ذات جنسية مغاربية؛ نذكر منها: بنك البركة الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، بنك التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي القطري، البنك الإسلامي للتنمية.

وبخصوص البنك الإسلامي للتنمية فقد وقع مذكرة تفاهم مع اتحاد المغرب العربي تتضمن التنسيق فيما بينهما في الميادين ذات الاهتمام المشترك، وعلى تحقيق أهدافهما الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي وعلى تبادل المعلومات والوثائق والمشاركة في الندوات والتظاهرات؛ ودخل حيز التنفيذ في 1993/11/13.[19]

ويمكن إيجاز أهم الإنجازات والتحولات التي حققتها المصارف الإسلامية خلال الأعوام السابقة في دول محددة وهي الجزائر وليبيا وتونس والمغرب كما يلي:

3-1. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات "بنك البركة الجزائري" الذي تأسس في 1990/12/06، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض، الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر[20]، ويعتبر "بنك البركة" أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر.

ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "بنك السلام" والذي باشر أعماله حديثاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسمال

[19]: **مذكرة تفاهم بين اتحاد المغرب العربي والبنك الإسلامي للتنمية**، جدة – السعودية، 1993/06/19، الموقع الإلكتروني: الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.org

[20]: الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص:203.

"بنك السلام" الذي تم افتتاحه في تاريخ 2008/10/20 بـــ72 مليار دينار جزائري (100 مليـــون دولار) ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة في الجزائر.[21]

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز النمو والتنمية. إن العقبة الرئيسية التي تواجه نشاط البنوك الإسلامية في الجزائـــر وأهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (وهي عدم مراعاة خصوصيتها)، لكن رغم ذلك حققت نتائج مرضية على مستوى تمويل المشاريع.

3-2. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في ليبيا:

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة حركة دؤوبة نحو تمكين المصرفية الإسلامية فقد أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي قرب بدء التعامل بالخدمات المالية الإسلامية في عدد من المصارف الليبية، واعتبرها خطوة ضرورية لا بد منها، لحاجة المواطن الليبي لمثل هذه الخدمات، ولما تضيفه من تنوع في الخدمات المالية التي يستفيد منها المواطن في ليبيا.

وينظر المراقبون لهذه الخطوة أنها بداية لإنشاء مصارف إسلامية مستقلة بشكل كامل، والتي تضمن الحفاظ على روح الخدمات المالية الإسلامية، والتي تقوم على أساس من الصدق والأمانة والعدل والمساواة في المعاملات المالية، ومنع الغش والخداع وعدم التسبب في المنازعات والخلافات، كما تقوم على الثقة في التعامل والأخوة والتعاطف والتعاون وعدم استغلال حاجة الغير، ولا يمنع ذلك من تحقيق الربح والكسب المادي في الخدمات المالية الإسلامية، فقد حث الإسلام على الربح الحلال وشجع عليه، ومدح التاجر الصدوق، ووعده بالبركة في الربح والوفرة في الأجر.[22]

وقد أكد محمد شكري نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي أن تطبيق النظام الإسلامي في عدد من المصارف الليبية سيبدأ قريباً. حيث يتم إنشاء مصارف إسلامية جديدة وأبدي المشاركون

---

[21] : عبدالرحمان أبو رومي، **"السلام" ثاني بنك يقتحم سوق الجزائر** ، الموقع الالكتروني: www.islamonline.net تاريخ الاطلاع: 2011/01/03
[22] : مركز أخبار الصناعة المالية، **اتجاه دول المغرب العربي نحو المصرفية الإسلامية**، الموقع الإلكتروني: www.cibafi.org .

في ورشة عمل عقدت مؤخرا في طرابلس في ليبيا تحت عنوان "المصارف الليبية والصيرفة الإسلامية" الرغبة الجادة في التحول إلى نظام مصرفي يعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والاستعداد لذلك بوضع القوانين واللوائح والنظم التشريعية التي تساعد على تذليل المشكلات والعقبات لضمان نجاح التجربة. بينما تضمنت التوصيات السماح للمصارف الإسلامية الإقليمية والدولية بفتح فروع لها في ليبيا وتسهيل جميع الإجراءات.[23]

كما اشترت ليبيا حصة أبوظبي في بنك إسلامي بحريني (المؤسسة العربية المصرفية)، وهي ثاني أكبر بنك في البحرين وتصل حصة ليبيا حوالي 60 في المائة.

ينظم سوق المال الليبي بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دورة تدريبية لشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد يشارك فيها عدد من المتدربين من مختلف المؤسسات المالية والمصرفية بجمهورية ليبيا، وذلك في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة الممتدة من 18 إلى 30 ديسمبر 2010؛ وتهدف الشهادة إلى الارتقاء بقدرات وإمكانيات موظفي الجهاز المالي والمصرفي الإسلامي، وكذلك كل الراغبين في الالتحاق بالعمل في صناعة الخدمات المالية الإسلامية في مختلف دول العالم، وذلك من خلال تزويدهم بالأسس والمهارات المصرفية المهنية السليمة في مجال عملهم وتمكينهم من المبادئ الشرعية التي تنظم التطبيقات المصرفية المتنوعة .[24]

3-3. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في تونس:

يذكر أن تجربة البنوك الإسلامية في تونس بسيطة، غير أن امتلاكها لخبراء من الطراز العالي في مجال البنوك، واكتسابها لتجربة مصرفية متميزة، باتت اليوم محل طلب أكثر من بلد في العالم العربي وإفريقيا، سيسهم في إنجاح تجربة البنوك الإسلامية في تونس.

ورغم أن التمويل الإسلامي في تونس تقوم عليه مؤسسات مالية إسلامية أجنبية مثل "بنك التمويل السعودي" الذي تأسس في سنة 1983 و "بنك نور السلام" الذي تأسس في سنة 2009 التي تنشط

---

[23] : الموقع الالكتروني لإذاعة السودان الاقتصادية الأولى: www.kfm89.net .

[24] : www.cibafi.org/trainingcenter/NewsDetails.aspx?Id=15126 .

في مجال الصيرفة الإسلامية، فقد تدعم بإنشاء مصرف الزيتونة الذي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في سنة 2010.

وسيوفر بنك الزيتونة، برأس مال يبلغ حوالي 30 مليون دولار، لعملائه (أفراد، شركات، مؤسسات، مستثمرين) خدمات مالية جديدة تتسم بالحرفية والمهنية حيث ستتطابق خدمات البنك مع تقنيات التمويل الإسلامية سواء على مستوى التمويل والإيجار المالي أو المشاركة والاستثمار، إضافة إلى الخدمات البنكية العادية كإيداع الأموال والإقراض[25].

وقال مسؤولون في بنك الزيتونة في تونس أن البنك الإسلامي للتنمية سيقدم مساعدة فنية لدعم بنك الزيتونة أول بنك إسلامي في تونس في إطار خططه لتطوير الأنشطة المصرفية الإسلامية. وذكر بنك الزيتونة في بيان أن "أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعهد بتعزيز نشاط بنك الزيتونة داخليا وخارجيا في إطار دعم وتطوير الصيرفة الإسلامية". ويتطلع بنك الزيتونة المملوك إلى اكتساب بعد إقليمي ولاسيما في منطقة المغرب العربي.[26] كما أفتتح بنك "نور" التابع لمجموعة دبي للاستثمارات فرعا له في تونس تتم إدارته وفقا للشريعة الإسلامية.[27]

3-4. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في المغرب:

يكاد يصدق المرء ان الصيرفة الإسلامية التي يبلغ عدد مؤسساتها 300 مؤسسة مالية ويربو عمرها على ربع قرن وتغطي مساحة جغرافية تمتد من أقصى آسيا إلى شمال أمريكا فغرب أوربا لم تتواجد بعد على ارض المملكة المغربية البلد العربي الإسلامي حيث من المقرر أن تبدأ البنوك المحلية بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية حيث سيتم طرحها تحت مسمى المنتجات البديلة وليست الإسلامية ولا شك إن هذا القرار وان أتى متأخرا وخجولا وناقصا حيث لم يسمح بوجود مؤسسات مالية إسلامية مستقلة فهو خير من أن لا يأتي، خصوصا إذا علمنا أن المغرب في حاجة

---

[25] : جيهان لغماري السنوسي، **بنك الزيتونة يعزز الساحة المالية التونسية**، جريدة العرب الاقتصادي، 2010/05/31، ص:12.

[26] : رويترز، **البنك الإسلامي للتنمية يدعم أول بنك إسلامي في تونس**، الموقع الالكتروني لجريدة المدينة: *www.al-madina.com/node/278110*

[27] : **بنك إماراتي يفتح فرعاً إسلامياً في تونس**، الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2011/01/04.

ماسة إلى وجود مثل هذه الصناعة التي تشهد إقبالا منقطع النظير لدى المستثمرين الرئيسيين في المغرب وهم رجال الأعمال[28].

إن ظهور ما يعرف بالمنتجات المالية البديلة التي تطرحها البنوك التقليدية في المملكة المغربية الآن، يقصد به المنتجات المالية الإسلامية التي تمخضت عن عقود من الزمن. لقد أضطر النظام المصرفي المغربي إلى تبني هذه الخدمات باعتبارها قوة جذب للاستثمارات ورؤوس الأموال من جهة، ومن جهة ثانية تأخر النظام المصرفي المغربي في التوجه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية في وقت سبقتها الدول المجاورة ودول أخرى بفترة طويلة في المجال.

بالإضافة إلى ذلك انطلقت، في 9 مدن مغربية، خدمات "دار الصفاء"، وهي أول شركة مغربية متخصصة في تقديم المنتجات البديلة، بعد أن حصلت على ترخيص بنك المغرب، يوم 13 ماي 2010. ويبلغ رأسمال المؤسسة الجديدة 50 مليون درهم، وهي مملوكة بنسبة مائة في المائة للتجاري وفا بنك، أكبر مجموعة مالية في المغرب، التابعة ل"أونا"، أكبر مجموعة اقتصادية ومالية في المغرب[29].

وتعد "دار الصفاء" تعد أول شبكة مغربية في مجال الخدمات المالية البديلة، التي تختلف عن الخدمات التمويلية الكلاسيكية، وتستهدف المهنيين والعموم، خصوصا المواطنين خارج شبكة البنوك الكلاسيكية، باقتراح منتجات تمويلية في أربعة مجالات، في اقتناء أو بيع أو إيجار عقار للسكن أو المكتب (صفاء للعقار)، واقتناء أو بيع سيارة (صفاء للسيارات)، وقروض استهلاكية (صفاء للاستهلاك)، والتجهيز المنزلي (صفاء للتجهيز)؛ وقد انطلق نشاط الشركة في البداية، في 9 مدن مغربية كبيرة، تشهد نشاطا مهما في المجالات المذكورة، وهي الدار البيضاء، والرباط، ومراكش، وأكادير، طنجة، فاس، وجدة ومكناس.

3-5. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في موريتانيا:

[28] : لاحم الناصر، **الصيرفة الإسلامية في المغرب العربي**، الموقع الإلكتروني: www.wladbladi.com . تاريخ الاطلاع: 2011/01/01.

[29] : أحمد بداح، **التجاري وفابنك يطلق أول بنك إسلامي في المغرب**، الموقع الالكتروني: www.profvb.com/vb/t39733.html .

لقد عرف النظام المصرفي الموريتاني تطوراً ملحوظاً بعد عدة إصلاحات مصرفية واقتصادية، لمواكبة التطورات المالية المصرفية، وتحسين عيوب النظام النقدي، وهي الآن تمتلك نظام مصرفي مالي يتحكم جزئياً في السياسة النقدية والمالية، وآخرها إقامة نظام خاص بتحصيل الديون المصرفية المطلوبة و كذا الأمر المؤرخ في 24 أفريل 1982م.[30]

وهناك مجموعة من البنوك منها مصارف تجارية كالمصرف الدولي لموريتانيا والمصرف الموريتاني للتجارة الدولية والمصرف العربي الليبي للتجارة والتنمية في موريتانيا بالإضافة إلى الشركة الموريتانية للمصارف المتخصصة فتضم المصرف الموريتاني للتنمية والتجارة ومصرف البركة الإسلامي الموريتاني والصندوق الوطني للتنمية.[31] وبخصوص بنك البركة الإسلامي الموريتاني فيجري عملياته وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق التعامل بالربا.[32]

وأكد الرئيس المدير العام للبنك الوطني ــ أنه تم افتتاح اول فرع من فروع "الوطني للمعاملات المصرفية الاسلامية" سنة 2008 ثم تبع ذلك افتتاح فرعين آخرين في نواكشوط وفرع في نواذيبو، كما تم اتخاذ قرار بتعميم هذه التجربة على عامة فروع البنك الوطني لموريتانيا بصفة تدريجية، وهذا في الندوة التي انعقدت في 23 ماي 2010 في قصر المؤتمرات بنواكشوط تحت عنوان "المؤسسات المالية"[33]

وقد وضع وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية السيد سيد ولد التاه في تاريخ 2010/11/24 حجر الأساس لبرج يتكون من 16 طابقا مجهزا بأحدث التجهيزات اللازمة. البرج المذكور سيكون مقرا مركزيا للبنك الإسلامي الموريتاني الممول من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع خصوصية موريتانية[34].

---

[30] : عبدالرحمان لحلو، "**المصارف الإسلامية والأجهزة المصرفية في دول المغرب العربي**"، البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990، ص:436.

[31] : جميل أحمد، "**الدور التنموي للبنوك الإسلامية**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص:299.

[32] عبدالرحمان لحلو، **مرجع سابق**، ص: 434.

[33] : http://akhbars.marweb.com/mauritania/economie/3288.html

[34] : http://www.mushahed.net/vb/archive/index.php/t-15684.html

نتائج البحث والتوصيات:

لقد تناولنا في هذه الدراسة بالتشخيص والتحليل أهم الحقائق التاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي وقد لاحظنا في هذه القراءة أن هناك دولاً تبنت الصيرفة الإسلامية منذ عقود خلت، بينما هناك دولاً أخرى مثل المملكة المغربية قد تأخرت كثيراً في العمل بها، بعد أجبرتها الضرورة الملحة للتمويل في تبني المنتجات المالية الإسلامية. و خلصت دراستنا إلى **بعض النتائج الهامة** من أبرزها ما يلي:

1. ما يزال أمام الصناعة المالية الإسلامية في المغرب العربي تحد كبير يتمثل في إيجاد منهجية (إستراتيجية) واضحة في تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية؛
2. تعتمد الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية إلى الآن على المنتجات المالية الإسلامية ذات الطابع الاستهلاكي المحض الذي لا يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي؛
3. عدم وجود جهات معنية تعنى بالتنسيق بين الدول المغربية في مجال مواكبة مستجدات الصيرفة الإسلامية، ونشر ثقافة المصارف الإسلامية بين المجتمعات المغاربية.

وفيما يخص التوصيات، فإننا نوصي بما يلي:

1. ضرورة إيجاد منهج إسلامي واضح و بين في تطوير و ابتكار المنتجات المالية الإسلامية.
2. تتبع تطور المنتجات المالية الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي ومحاولة الاستفادة منه في الصناعة المالية الإسلامية المعاصرة.
3. إنشاء مؤسسة أو هيئة خاصة بالهندسة المالية الإسلامية وظيفتها الأساسية العمل على ابتكار منتجات مالية تتميز بالمصداقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية.

4. ضرورة إنشاء بنك إسلامي مغاربي يهتم بشؤون ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

المراجع:

الكتب:

1. عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية بين التجربة و الفقه والقانون**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
2. عبد السميع المصري، **المصرف الإسلامي علمياً وعملياً**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبع الأولى، 1988.
3. أحمد النجار، **منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)**، الاتحاد لبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989.
4. كوثر عبد الفتاح محمود الابجى، **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
5. وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 2007.
6. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

المجلات والدوريات:

7. علي قنديل شحاته، "**دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية**" ، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990.
8. بيزيد يوسف، **نظرة على البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد والأعمال، الموقع الالكتروني: *yazid80.jeeran.com*
9. الغريب ناصر، التمويل **المصرفي الإسلامي، في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة** :وقائع الندوة التي عقدت في الدار البيضاء – المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي .للتنمية، جدة، 1998.
10. كوثر عبد الفتاح محمود الابجى، **قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
11. حسين كامل فهمي، **نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 4، 1992.
12. عبد الحميد أبو موسى، **الصناعة المصرفية و تحديات المرحلة**، إتحاد المصارف العربية، العدد284، أكتوبر 2003.
13. البنك الإسلامي للتنمية، واحد وثلاثون عاما في خدمة التنمية، **إدارة السياسات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي** جمادي أول 1426 هـ، يونيو 2005.
14. عبدالرحمان لحلو، "**المصارف الإسلامية والأجهزة المصرفية في دول المغرب العربي**"، البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990.

الرسائل والأطروحات:

15. نوري عبد الرسول الخاقاني،" **المصرفية الإسلامية :الأسس النظرية ومشاكل التطبيق**":، .أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002. الموقع الالكتروني:*www.mng.kufauniv.com*

16.جميل أحمد، "**الدور التنموي للبنوك الإسلامية**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
17.عبد الباسط الشيبي، **البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، الموقع الإلكتروني : www.arabsgate.com بتاريخ 2006/09/23.

البحوث والتقارير:

18.منور إقبال، أوصاف محمد، طارق الله خان، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، ورقة مناسبات رقم: 2 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية، 2001.

المواقع الالكترونية:

19.خليفة بن جاسم، **فرص كبيرة أمام البنوك الإسلامية لتعزيز مكانتها عالمياً**، جريدة الشرق العربي، 2010/09/21.
20.الشرق الاقتصادي، **الصيرفة الإسلامية تنمو لكنها تواجه تحديات التنويع والتنظيم**، العدد 8131، 2010/09/20.
21.**مذكرة تفاهم بين اتحاد المغرب العربي والبنك الإسلامي للتنمية**، جدة – السعودية، 1993/06/19، الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.org .
22.عبدالرحمان أبو رومي، **"السلام" ثاني بنك يقتحم سوق الجزائر** ، الموقع الالكتروني: www.islamonline.net تاريخ الاطلاع: 2011/01/03.
23.مركز أخبار الصناعة المالية، **اتجاه دول المغرب العربي نحو المصرفية الإسلامية**، الموقع الإلكتروني: www.cibafi.org .
24.www.kfm89.net .
25.www.cibafi.org/trainingcenter/NewsDetails.aspx?Id=15126 .
26.جيهان لغماري السنوسي، **بنك الزيتونة يعزز الساحة المالية التونسية**، جريدة العرب الاقتصادي، 2010/05/31.
27.رويترز، **البنك الإسلامي للتنمية يدعم أول بنك إسلامي في تونس:** *www.al-madina.com/node/278110*
28.**بنك إماراتي يفتح فرعاً إسلامياً في تونس**، الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net .
29.لاحم الناصر، **الصيرفة الإسلامية في المغرب العربي**، الموقع الإلكتروني: www.wladbladi.com .
30.أحمد بداح، **التجاري وفابنك يطلق أول بنك إسلامي في المغرب**، الموقع الالكتروني: www.profvb.com/vb/t39733.html .
31.http://akhbars.marweb.com/mauritania/economie/3288.html
32. http://www.mushahed.net/vb/archive/index.php/t-15684.html